جمهورية مصر العربية

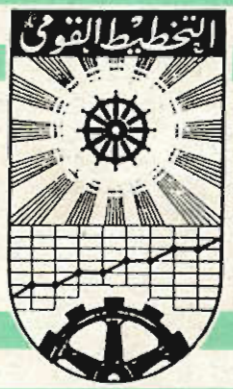

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٥٤٤)

الآثار الامنية لازمة الخليج
ودور مؤسسات الشرطة فى مواجهتها

اعداد

الدكتوره / نادره وهدان

يناير ١٩٩٢

الآثار الأمنية لأزمة الخليج ودور مؤسسات الشرطة في مواجهتها

أعداد

د. نادرة وهدان

محتويـــات البحـــــث

- مقدمـــة عامـــة
- الفصـل الاول : ملامح وآثـار أزمـة الخليج وجهود الشرطـه للحـد منهـــا
- الفصـل الثانى : تحليل احصاءات الامن العام لبعـــض الجرائـم خلال فترة الازمـة .
- الخـلاصـــة
- التوصيـــات

مقدمـــة عامـــة

تركت مشكلة الخليج آثارها - لا - علي البلدان التي مثلت مسرحا لاحـداث الحرب وحدها - بل تجاوز التأثير تلك الحدود ليشمل البلدان المجاورة ، فمنطقـــة الخليج ظلت لسنوات عديدة منطقة جذب للعمالة من البلدان المحيطة ، ومن الملاحـظ أن موجات الهجرة التي اتجهت الي هذه المنطقة قد خضعت في بعض الدول الـــي ضوابط صارمة ، وفي البعض الآخر افتقدت هذه الضوابط ، وبشكل خاص تلك الهجـرة التي كانت تتجه صوب العراق ، والتي حظيت مصر بمعظمها حيث قدر عدد المهاجريـن من مصر الي العراق بما يزيد علي المليون ، وقد حدثت الهجرة دون انتقاء أو تنظيم من مصر أو من العراق ، واستوعب المجتمع العراقي هذه الاعداد أثناء الحـــرب العراقية الايرانيه لكن بعد أن وضعت الحرب أوزارها تم الاستغناء عن عدد كبيـــر منهم وآثر بعضهم البقاء في العراق والبحث عن مصادر للرزق بطرق مختلفه مشروعـــه وغير مشروعة ، وفي سبيل تحقيق ذلك ارتكبوا الكثير من المخالفات في مجتمـــع عمق فيهم هذا السلوك بسبب ظروف الحرب التي كان يعيشها والتي استمـــرت لثماني سنوات كان لها آثارها، حيث أحدثت بداخله اختلالات جوهريه ، وحتي فـــي غضونها ما تجنيه المجتمعات من ويلات الحروب كتفش لظاهرة العنف وانهيار القيـــم وتفكك النظم الاجتماعية وانتشار القلق والجريمه بين أفرادها ، وكأنما كان غـــزو العراق للكويت تعبيرا صارخا عما أحدثته الحرب من آثار في التركيب النفســـي والاجتماعي للعراق ، وبالرغم من أن مصر لم تكن مسرحا مباشرا لهذه الاحداث كمـــا أسلفنا الا أنها أضيرت بشكل مباشر عندما عادت اليها هذه الأعداد من العـــراق والكويت في ظل ظروف غير طبيعيه للعودة حيث اقتلع هؤلاء الأفراد العائدون مـــن حياتهم تاركين أحلامهم وتطلعاتهم ومدخراتهم ، وليس ذلك فحسب بل تاركيـــن ما يثبت هويتهم من مستندات ، وبالفعل كانت هذه الفرصه ملائمه لكي يتسرب بيـــن

هؤلاء العائدون الكثير من الافراد المشبوهين والمخالفين/ومن جانب آخر فقد دأب النظام العراقي علي تهديد الدول التي استنكرت موقفه/وتمثل ذلك التهديد في تلك الحرب النفسية والمعنوية ، كادعاء النظام العراقي بوضع بعض المتفجرات في الاماكن العامة والآهلة بالسكان ، وهذه الحرب المعنوية قد اتخذت وسائل متنوعة تعد منها اثارة البلبله والقلق في الرأي العام ، يضاف الي ذلك أن عودة هذا العدد الهائل من العمالة في توقيت واحد الي مصر قد زاد من حدة البطالة بالمجتمع المصري ، ولا يخفي علينا ذلك الاقتران ما بين الجريمة والبطالة ، ويتأكد ملامح ذلك الانعكاس من تحليل موقف الجريمه في اعقاب ظروف حرب الخليج اذا وضع في الاعتبار بعض المتغيرات المختلفه والتي منها فترات العنف والقلق والتوتر التي اورثتها ظروف الحرب العراقيه الايرانيه لهم ، وتأثير المناخ العام علي سلوك بعضهم ، يضاف الي ذلك عودتهم المفاجئه وتركهم لاعمالهم واعتبارهم في زمرة العاطلين بمصر وذلك في اعقاب حرب الخليج ، ولاشك أن تحليل موقف الجريمة في ضوء هذه المتغيرات من الممكن أن يفصح عن الكثير من الحقائق حول طبيعه الجرائم ، وأسلوب ارتكابها والدوافع التي أدت الي زيادتها ، وكيف استقطب مجال الجريمة رواده من فئات عمريه واجتماعية لم تكن تحترف هذه الجرائم من قبل ، وانما زلت أقدامها عندما وقعوا فريسة في براثن الحاجه الاقتصادية والبطالة ، ويتاح رصد هذه المتغيرات في الواقع الي دراسة ميدانيه مستفيضة لم يقدر لنا القيام بها ، ومن ثم اقتصر ذلك الجهد علي فهم الانعكاسات التي ولدت كمحصله لحرب الخليج ، ودور المؤسسات الأمنية في مواجهة هذه الانعكاسات ، وكيف تحملت ذلك العبء الكبير بامكاناتها المتاحة المادية والبشريه ، وكيف تصدت للكثير من الانحرافات .

أما الجزء الآخر في هذه الدراسة/فاننا نحاول تلمس ملامح هذه الانعكاسات من خلال تحليل لاحصاءات الجريمة في سته أشهر اعقبت بداية الأزمة بين العراق

والكويت . ويمكن تحديد الأهداف التي تسعي اليها هذه الدراسه فيما يلي :

١ - كيف واجهت اجهزه الامن في مصر آثار أزمة الخليج وماهي الوسائل التي اتبعتها لحمايه المجتمع من تبعات هذه الأزمة .

٢ - التعرف علي ملامح التطور أو التغير في شكل الجريمه وفقا لاحصاءات الأمن العام خلال سته أشهر تخللت ظروف الأزمة مقارنه بمده سابقه مماثله في العام السابق علي الأزمة .

وتتطلب اجراء هذه الدراسة اجراء المقابلات المتعمقة والملاحظات في المواقع المختلفه في المنافذ والموانى وذلك لرصد بعض آثار هذه الظاهرة في حينها الا أن ذلك يصبح من الامور الشاقه في البحث ، ومن ثم اكتفي لانجاز هذه المرحلة علي اجراء المقابلات المتعمقه لفترات طويله مع المسئولين بادارات الشرطه واجراء حوار معهم حول الاستعدادات التي اتخذتها هذه الادارات لمواجهة حالة الطوارئ والقضاء علي أية محاولة للانحراف قبل أن تتسلل الي داخل البلاد ولقد شملت المقابلات مسئولين من القطاعات الأمنيه التالية :

١ - قطاع أمن الدولة

٢ - قطاع الاحوال المدنيه

٣ - قطاع أمن الموانى

٤ - قطاع الأموال العامة

٥ - قطاع المرور

٦ - قطاع تصاريح العمل

٧ - قطاع التموين

٨ - قطاع الأمن العام

ونحاول في هذا البحث القاء الضوء علي جهود هذه القطاعات، والتي بذلت لتأمين المجتمع المصري من أية محاولة لتهديد استقراره وأمنه .

وقد قسم البحث الي جزئين :

يتناول الأول الانعكاسات الأمنية لمشكله الخليج من خلال جهود القطاعات المختلفة بوزارة الداخليه وكيف واجهت ما ألقي عليها من أعباء اضافية .

أما الجزء الثاني فيتناول تحليل موقف بعض الجرائم خلال فترة أزمة الخليج من خلال الاحصاءات التي اتيحت لنا من ادارة الأمن العام .

وأخيرا تأتي الخلاصة والتوصيات التي يمكن أن تفيد اذا ماتكرر الموقف ذاته أو ما شابهه .

وقد شارك في اعداد هذا البحث وجمع بياناته الدكتور فوزي عبدالرحمن واللواء سمير زغلول .

أولا : الانعكاسات الأمنية لمشكلة الخليج علي قطاع أمن الدولة :

أحدثت مشكلة الخليج الكثير من التحديات التي كان علي أجهزة أمن الدولة توقعها حتي لا تثير القلق بين أفراد المجتمع المصري في ظروف حاول فيها النظام العراقي تصدير الاضطرابات التي كانت قائمه في ساحة الصراع ، الي أماكن أخري لم يحظ بتأييدها أو خالفته في وجهات النظر ، ومن هذه الدول مصر ، وفي سبيل ذلك أوفد بين العائدين المصريين من العرب بعض الارهابيين لاشاعة الخوف بين المواطنين واحداث ثغرة في النظام السياسي والتشكيك في قدرته علي حماية مصر ، وتطلب الكشف عن هؤلاء الافراد تشديد الرقابة علي كافة المنافذ للبلاد التي تصل اليها عبارات تحمل المصريين الي وطنهم . ويتطلب ذلك من أجهزه الأمن تكثيف البحث والتقصي حول الأشخاص الذين هم في موقف الشبهة ، وتصبح مثل هذه الأمور شاقة في ظل ظروف الزحام الشديد الذي شهدته هذه المنافذ وأدي ذلك الي تحمل هذه الأجهزه تبعات ذلك الموقف للوصول الي قرارات حاسمة لتأمين وحماية المنشآت العامة في مصر ، ويزداد عبئ هذه الأجهزة اذا ماعرفنا أن مهمة حماية الشخصيات العامة والسياسية هي جزء من مهامهم ايضا .

ولما كان جهاز أمن الدولة جهازا قوميا لجمع المعلومات يهدف الي تأمين سياسة الدوله وتدعيمها ، يجمع المعلومات ويضعها أمام المسئولين ، فقد سارع بتكوين عدة أقسام يمثل كل قسم منها وزارة معينة يتابع المشكلات المتعلقة بها والعمالة الغائبة عنها في بلاد الخليج وأثر ذلك وانعكاسه علي الشارع المصري . فعندما تظهر مشكلة بعينها في مجال هذه الوزارة يقوم القسم الخاص بها بجمع معلومات عن أسباب المشكله وامكانيات حلولها في ضوء سياسة الدولة ثم عرضها علي المسئولين في نفس الوزارة لاتخاذ القرار الملائم ثم حلها والاشراف علي تنفيذ الحلول دون أي مشكلات أمنية يمكن أن تعترض تنفيذ هذا القرار ونذكر علي سبيل المثال

لا الحصر ما يلي :

في مجال الأمن العام :

أوفد الخصم مجموعات كثيرة تسللت بين العائدين المصريين والعرب علي السواء بهدف نشر البلبله في البلاد واشاعة الخوف بين المواطنين وذلك لاحداث ثغرة في النظام والقاعدة العامة والتشكيك في سياسته وقدراته .

وكانت هذه المجموعات قد تدربت علي التخريب المادي والمعنوي بكافه أنواعه وأجادوا فنون القتل والاغتيال والهروب في بلاد معينة مثل لبنان وتركيا وأفغانستان .

وقد كان مسرح العمليات - التي شهدت محاولات دخول هذه المجموعات - هي المنافذ الشرعية للبلاد مثل موانى نويبع والسويس وغيرها من المنافذ التي تصل اليها عبارات تحمل المصريين الي وطنهم .

وكانت الفئات التي قامت بهذه المحاولات من العراقيين والفلسطنين وبعض الجنسيات الأجنبية المأجورة وكذلك من المصريين الذين تم تجنيدهم أثناء تواجدهم خارج الوطن سواء بضغوط شديدة علي ذويهم في الخارج أو مقابل أجر مادي مغر ، وفور وصول هذه المجموعات الي الميناء كانت هناك ردود فعل مختلفه مثل :

- أن يبلغ نفس الشخص عن نفسه ثم يطلب من المسئولين عن الأمن أن يفحصوا متعلقاته وسيارته كما لو كانوا هم الذين ضبطوه وألقوا القبض عليه لوجود متفجرات معه . وبالفعل كانوا يقومون بهذا العمل ثم يلقون القبض عليه ويأخذونه الي أماكن التحقيق ليبلغ بكل ما لديه من معلومات تفيد أجهزة الأمن في بلاده . وقد شكلت نسبة من أبلغوا عن أنفسهم ٣٠٪ من حجم المجموعات التي بلغت ٣٦ مجموعه مدربه .

- أن يبلغ المواطنون الذين كانوا بصحبة أحد المشبوهين بما يساورهم من شكـــوك حول هذا الشخص أو ذاك فيتم تفتيشه وفحص ممتلكاته · وقد أسفرت هـــذه الوسيلة عن ضبط ٤٠٪ من حجم العمليات ·

- أن ترسل مجموعات أمن الدوله التي تعمل خارج البلاد ببلاغات عن تحركـــات المجموعات التي تجهدها المخابرات العراقية فيتم القبض عليها فور وصولها ·

هذا وقد أسفرت هذه الجهود عن ضبط كافة من خططوا للتخريب داخل البـلاد · وكان أشهر هذه العمليات محاولة دخول لاعب أكروبات مصري ومساعدوه جاءوا فـــي عبارة أردنية للبلاد في سيارة لاندروفر مصنوعه خصيصا من أجل تهريب المفرقعـــات وقد تم تعبئتها في الأردن بشكل فني للغاية · وقد تم ضبطهم جميعا ووجدت فـــي ثنايا السيارة مجموعات من الرشاشات والمسدسات والقنابل اليدوية والديناميت ·

في مجـال التعلـــيم :

كانت حرب الشائعات منتشره في هذا القطاع - علي وجه الخصوص - وكانت البلاغات التي ترد الي المسئولين عن الأمن عن وجود قنابل في المدارس اكثـــر من عشرين بلاغا في اليوم ، وهذا غير البلاغات التي كانت ترد عن وجود متفجـــرات في الشوارع والميادين والفنادق والمنشآت العامه · وكان لابد من الانتقال وراء كـــل بلاغ والتأكد من أنه بلاغ كاذب ·

ومن أشهر الشائعات الكاذبة التي وصلت في هذا المجال قول بأن العـــراق سيهدي أطفال مصر هدية قيمه ، وحددوا اليوم الذي تصل فيه هذه الهدية · وفســـر الجميع هذا بأن الهدية تعني تدمير احدي المدارس المصرية المزدحمه · وفـــي اليوم الذي حددته الشائعه وردت العديد من المكالمات التليفونيه تنبه الي وجـــود

القنابل وبضرورة اخراج الأطفال من المدارس وتوقف الدراسة لعدة أيام · وبالفعل خشي بعض الأهالي علي حياة أبنائهم وفضلوا ابقائهم في المنازل ومر اليوم ذاته والأيام التالية دون أن يحدث اي شئ · ولكن البلاغات توالت ولم تنته ، وبمراقبة مصادر المكالمات تبين أن أحد الطلاب قد استغل انتشار هذه الأشاعة وحصل علي دليل تليفونات الشرطه وراح يجري الاتصالات بجميع المسئولين بجهاز أمن الدوله من تليفونات متعددة ومن أماكن متفرقة · وعن سؤال هذا الطالب عن سبب هذا السلوك ومن الذي دفعه اليه تبين أنها رغبة في الحصول علي أجازه من المدرسة لا أكثر ولا أقل. أيضا حدث أن نادي الكثيرون بتأجيل فتح باب الجامعات خوفا من حدوث أي اضطرابات طلابية · لكن بعد التحريات المكثفة استوضح المسئولين عن أمن الدوله ضآلة هذا الاحتمال ووضعوا هذا أمام المسئولين عن التعليم وبالفعل فتحت الجامعات أبوابها ولم يحدث أي خلل في الدراسة ·

في مجال السلع التموينية :

كان القسم الخاص بالتموين في ادارة أمن الدوله يتابع أسعار السلع - خاصة الرئيسية - ومدي توافرها وكيفية عمل الأفران ومنافذ توزيع الخبز والغاز والبنزين وقد ظهرت عدة مشكلات منها علي سبيل المثال توقف بعض المخابز لوجود نقص شديد في المازوت مما كان يهدد بتوقف أكثر من نصف أفران القاهرة عن العمل · وبعد جمع المعلومات ومعرفة نسبة العجز وأسبابه تم الاتصال فورا بالوزارات المعنية وأمكن تفادي المشكله ولم يشعر بها المواطنين ·

في مجال الاعلام :

يلجأ الخصم في الحروب دائما الي وسائل وأدوات للحرب النفسية من أهمها الاعلام ، وذلك بدس المقالات المغرضة والمعادية للسلطة في البلاد · وكذلك توزيع

المنشورات التي تهدف الي خلخلة الرأي العام · وبث الشائعات حتي تفقد القاعـــدة الثقة بالقيادة ·

لذا كان لابد من متابعه كل ما ينشر وما يحدث في مجالات الاعلام وتحديـــد المسئولين عن هذه الأعمال وتصنيف المعارضه · وكان أفضل السبل هو امداد الصحافـــة بالمعلومات الجديده عما يحدث خارج البلاد لكي يحددوا أسلوب مواجهة مع صحافـــة الخصم والرد علي ادعاءاته وأكاذيبه ·

كذلك تبصير جرائد المعارضة بالمندسين بين صفوفهم لاشاعة وجهات نظـــر معادية لنظام الدولة ·

أيضا امداد الصحافة بحوادث تسلل من أرسلهم الخصم للقيام بأعمال تخريبيـــه سواء كانوا من العرب أو المصريين والغريب أنه بالرغم من سلبية المواطن المصـــري تجاه حوادث كثيرة ا لا أن البلاغات التي وردت الي أمن الدوله للابلاغ عمن يكيـــدون لمصر ويدبرون لتخريب بعض الأماكن العامة التي يعج بها المواطنون كانت ذا فائده كبيـره ·

في مجال المنشآت السياحيه :

ليس من الصعب التسلل الي الفنادق ووضع المتفجرات في أي مكان والخـــروج دون أن يدرك أحد · لذا كان من الضروري الاستعانة بنفس موظفي الفنادق بمساعـــدة ضباط أمن الدولة لعمل كافة التأمينات بالاضافة الي تنفيذ خطة مباحث السياحه · وقـــد لجأ البعض الي حيل من شأنها تنشيط العاملين بنفس الفنادق للحراسه والتامين · فكـــان ضباط أمن الدوله يدخولون الي المنشأه كنزلاء يضعون بها هياكل قنابل وأسلحـــــه يتركونها داخل الحمامات والمخازن دون أن يراهم أحد ثم يخرجون ويبلغون مـــــن

الخارج عنها ، مما جعل المسئولين عن الفنادق في حاله تأهب مستمره وفعاله لحمايـــة المنشأة .

هذا بالاضافه الي تشديد الحراسة والرقابة علي الطائرات ومن يقومـــــون بأعمال الصيانة والنظافة والأمن فيها .

في مجال القوي العاملـة :

كان من بين المواطنين الذين غادروا البلاد للعمل في دول الخليج :

- من قدم استقالته قبل السفر .
- من حصل علي أجازة بدون مرتب .
- من ندب من مكان عمله الي دولة الكويت أو احدي دول الخليج .

وكل هؤلاء عادوا بلا عمل ولا مدخرات وبلا مستقبل واضح ، وعندما يصل الانسان الي هذا الحد من الاحباط يكون من السهل استمالته الي أي تيار حتي لو كان تيـــار الجريمة ومن هنا كان لابد من جمع المعلومات بأكملها وعرضها علي المسئولين فـــي وزارة القوي العاملة وكافة الوزارات بهدف اعادة الجميع الي عمله حتي تتوفر لـــه سبل العيش الكريم .

وبالفعل استجابت كافة الجهات واعيدوا جميعا الي عملهم بقواعد ثابتـــه صاغتها وزارة القوي العاملة .

ثانيا : الانعكاسات الأمنيه لمشكلة الخليج علي قطاع الاحوال المدنيه :

في ظروف أزمة الخليج والتي ترتب عليها اجتياح الجيش العراقي لدولـــة الكويت في الثاني من اغسطس الماضي عام ١٩٩٠ - والتي في غضونها عادت الغالبيـــه العظمي من العمالة المصريه المقيمه في دول الخليج ومنطقه الاحداث ، وكان من محصلـة هذه العودة المفاجئه تركهم للمستندات الخاصه بهم وباسرهم ، وتطلب ذلك مضاعفـــه

الاعباء على القائمين بالعمل في مكاتب السجل المدني وبشكل خاص والمركز الرئيسي واللجان القضائية التي أعلنت حالة الطوارئ وظلت في حاله من التأهب والانعقاد المستمر لمباشرة اجراءات تصحيح قيود الاحوال المدنيه والنظر في حالات ساقطي القيد والوفاه ، ولاسيما اذا وضع في الاعتبار أن احداث حرب الخليج قد وقعت في وقت متزامن مع توقيت تقديم طلبات الالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات .

وتمثلت ردود فعل تلك الحرب في مجال نظام الأحوال المدنية المصري في النقاط الآتية :-

أ - الظروف النفسية الصعبة التي كان يمر بها هؤلاء المواطنين نتيجه عودتهم المفاجئه لمصر من جراء الاعتداء العراقي الغاشم علي الكويت ، تاركين كل مايملكون فضلا عن الظروف السيئة التي عانوها في رحلة العودة - وما يقتضيه من معاملتهم معاملة خاصة تؤكد احتضان مصر لأبنائها العائدين من هذه المحنه واحساس الجميع بمشكلاتهم بحس مرهف وبأسلوب طيب يضمد جراحهم ويخفف من آلامهم .

ب - كثافة المواطنين الوافدة بمكتب سجل مدني المركز الرئيسي الذي يقدم خدمات الأحوال المدنية للمصريين المقيمين بالخارج بصورة غير عاديه نتيجة العودة الجماعية المفاجئة للعديد من المصريين المقيمين بالكويت والعراق والسعودية والامارات بالاضافة الي غيرهم من المقيمين بدول العالم الأخري طالبين بطاقات اثبات تحقيق شخصية ومستخرجات لشهادات ميلاد لهم أو لأبنائهم أو بيانات للقيود العائلية .

ح - عدم حمل غالبيتهم - نتيجة لظروف الحرب - لأية مستندات مؤيده لبياناتهم بالأحوال المدنية مما يتعذر معه التحقيق من صحة ما يدعونه من واقعات ميلاد أو وفاه وصعوبة عرض طلباتهم علي اللجنة القضائية المختصة باصدار قرارات التصحيح وساقطي قيد الميلاد والوفاه - بهذه الصورة - فضلا عن